

تحليل العلاقة السببية بين السياسة الجبائية والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية باستخدام منهجية Toda-Yamamoto للفترة (1993 – 2023)

Causal Relationship Analysis between Tax Policy and Foreign Direct Investment: An Empirical Study Using the Toda-Yamamoto Methodology (1993-2023)

مباركي سناء^{1*}، طالب محمد الأمين وليد²

¹ مخبر المحاسبة والمالية والجبائية والتأمين، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر،

sanaa.mebarki@univ-oeb.dz

² مخبر المحاسبة والمالية والجبائية والتأمين، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر،

taleb.oulid@univ-oeb.dz

تاريخ القبول: 2025/11/23

تاريخ الاستلام: 2025/09/21

ملخص: تسعى هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة السببية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض مكونات السياسة الجبائية في الجزائر خلال الفترة 1993-2023، في إطار جهود الدولة لتحسين مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية. ركزت الدراسة على ثلاثة متغيرات رئيسية: الضريبة على أرباح الشركات، ضريبة القيمة المضافة، القوانين التحفيزية، واعتمدت منهجية Toda-Yamamoto لتحليل العلاقة السببية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية.

أظهرت النتائج وجود علاقة سببية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضريبة على أرباح الشركات (بقيمة احتمالية 0.0008 أقل من 5%)، مقابل غياب العلاقة مع ضريبة القيمة المضافة والقوانين التحفيزية.

وتوصي الدراسة بضرورة مراجعة السياسة الجبائية لتصبح أكثر تنافسية وشفافية بما يعزز ثقة المستثمرين ويحفز تدفقات الاستثمار الأجنبي.

كلمات مفتاحية: السياسة الجبائية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الجزائر، اختبار السببية.

تصنيف JEL: E62، O55، F21، E62.

Abstract: This study aims to measure and analyze the causal relationship between foreign direct investment (FDI) inflows and selected components of Algeria's tax policy during the period 1993–2023, within the framework of the country's efforts to improve its investment climate, attract foreign investors, and accumulate foreign capital. The research focuses on three key variables: corporate income tax, value-added tax (VAT), and incentive laws, and employs the Toda-Yamamoto methodology to examine causal relationships using time series data.

The findings reveal a long-term causal relationship between FDI and corporate income tax (with a p-value of 0.0008, below the 5% significance level), while no causal relationship was found with VAT or incentive laws.

The study recommends revising tax policy to make it more competitive and transparent, thereby strengthening investor confidence and promoting foreign capital inflows.

Keywords: tax policy, foreign direct investment, Algeria, causality testing.

Jel Classification Codes : E62, F21, O55, C22.

1. مقدمة:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد دوافع عجلة النمو الاقتصادي في الدول النامية، نظرا لما يوفره من مناصب شغل، رفع مستوى التنافسية الدولية، زيادة تدفق رؤوس الأموال، ونقل المعرفة والتكنولوجيا. وفي ظل التنافسية نحو جذب هذا الأخير تسعى الدول جاهدة نحو توفير مناخ استثماري أمثل من خلال تبني عدة استراتيجيات وسياسات.

وتعتبر السياسة الجبائية من أهم الآليات المعتمدة للتأثير في سلوك المستثمرين المحليين أو الأجانب، من خلال تقديم تحفيزات وامتيازات، تخفيض العبء الجبائي، تسهيل الإجراءات. ومن هنا تشكل هذه الأخيرة عنصر حاسم في أخذ القرارات الاستثمارية في ظل تزايد التنافسية نحو بناء قاعدة ضريبية مثلى تستقطب الاستثمار الأجنبي.

وفي السياق الجزائري، تبنت الجزائر منذ مطلع التسعينات عدة إصلاحات اقتصادية تماشيا مع التحول نحو اقتصاد السوق، شملت في مضمونها إصلاح المنظومة الجبائية سعيا لتحقيق التوازن بين تعبئة الإيرادات وتحفيز الاستثمار لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص باعتباره عنصرا هاما لرصد هذا التحول ودفع عجلة التنمية وضمان التنويع الاقتصادي.

ورغم ذلك لازالت فعالية السياسة الجبائية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر محل تساؤل، في ظل التباين في تدفقات هذا الأخير نحو الجزائر مقارنة بالدول المجاورة رغم منح العديد من الامتيازات.

1.1. إشكالية الدراسة: ومما سبق تبرز اشكالية هذا البحث في التساؤل التالي:

هل توجد علاقة سببية بين السياسة الجبائية ممثلة في الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة وإصدار القوانين التحفيزية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1993-2023)؟

1.2. فرضيات الدراسة: الإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي تم اشتقاق جملة من الفرضيات على

النحو التالي:

- توجد علاقة سببية بين ضريبة الأرباح وتدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر؛
- توجد علاقة سببية بين الرسم على القيمة المضافة وتدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر؛
- توجد علاقة سببية بين إصدار القوانين التحفيزية وتدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر؛
- العلاقة بين السياسة الجبائية وتدفقات الاستثمار الأجنبي ثنائية الاتجاه.

1.3. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

-تقصي كافة قوانين الاستثمار المتبناة منذ الانفتاح الاقتصادي والسماح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار داخل الجزائر؛

-تحديد الالتزامات الضريبية للمستثمر الأجنبي والتحفيزات المستفاد منها؛

-بناء نموذج قياسي تحليلي للعلاقة السببية بين السياسة الجبائية كآلية لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1993-2023.

1.4. منهجية الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي للتطرق للتأطير التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل تدفقاته: إضافة للتطرق السياسة الجبائية كأداة لتوجيه الاستثمار تكليفاً أو تحفيزاً، كما تم الاعتماد على القياس باستخدام EViews والتحليل للوصول للعلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات السياسة الجبائية استناداً على منهجية TODA YAMAMOTO.

1.5. الدراسات السابقة:

دراسة (إبراهيم لحول وحسين بومدين) بعنوان: "دور السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مقال منشور بمجلة مجاميع المعرفة، المجلد 04 العدد 01 (2018).

سعت هذه الدراسة لقياس العلاقة بين السياسة الجبائية والاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد الضرائب الأكثر تأثيراً على استقطابه ودعمه، وقد توصلت لوجود علاقة عكسية ضعيفة بين الضريبة على الأرباح والاستثمار الأجنبي المباشر ، مع عدم وجود أثر للرسم على القيمة المضافة.

دراسة (موسى بوشنب ومحمد بودالي) بعنوان: "دور السياسة الجبائية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الإشارة لحالة الجزائر"، مقال منشور بالمجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 07 العدد 01(2019).

استهدفت هذه الدراسة تحديد دور السياسة الجبائية بمضمونها التحفيزي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوصلت الى أنها لها دور شبه محدود وذلك لتأثر هذا الأخير بعوامل أخرى تنحصر في التهرب الضريبي والضغط الجبائي والمناخ الاستثماري وغيرها من المتغيرات.

2. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقي الاستثمار الأجنبي المباشر الضوء على إثر الانفتاح الاقتصادي في الجزائر سنة 1990، من خلال السماح بتدفق الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر، مع تبني المساواة في المعاملات للمستثمرين المقيمين وغير المقيمين وقبول التحكيم الدولي، إضافة لعدم تحديد نسب الشراكة بقانون النقد والقرض 90-10.

2.1. التأطير التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد مر قانون الاستثمار بالجزائر بمرحلتين ما قبل التعددية حيث كان الاقتصاد مغلق لا يحقق شروط تدفق الاستثمارات الأجنبية، والتعددية أين تم الانفتاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق حيث أنه تم أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر بعين الاعتبار مما أدى لإعادة النظر في قانون الاستثمار بإصدار أول قانون 93-12 يضم تشريعات تخص إمكانية استثمار الأجانب في الجزائر واقتضاء شراكات مالية واقتصادية بنفس حقوق وواجبات المستثمر الوطني والمؤرخ في 05 أكتوبر 1993 (محمد، 2009-2010، الصفحات 21-22)، مع إمكانية تدفق رؤوس الأموال داخل وخارج الجزائر لتمويل المشاريع الاقتصادية وإلغاء شرط الشراكة النسبية 51/49، مع إنشاء وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار كهيئة مستقلة CNPI وانضمام الجزائر للوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.

وقد شهد التشريع بالاستثمار الأجنبي عدة تعديلات والممكن حصرها

في ما يلي:

الأمر 03-01 المؤرخ في 31 أوت 2001: تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بدل CNPI مع التأكيد على حرية الاستثمار والتملك لرأس المال أجنبي بنسبة قد تصل الى 100%، الشباك الوحيد.

الأمر 08-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، خضوع المزايا للتفاوض بين المستثمر والوكالة، تخفيض مدة الرد على المستثمرين لـ 30 يوم كأقصى حد. القانون 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016: تنظيم ثلاث مستويات للتحفيز والامتيازات المشتركة وإضافية لفائدة النشاطات واستثنائية، دعم فكرة العقد الجديد للنمو، تخفيف البيروقراطية (روشو، 2019، الصفحات 62-63).

القانون 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022: إنشاء خريطة وطنية للاستثمار، عرض امتيازات جبائية وشبه جبائية جديدة، إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار AAPI بدل ANDI (الجريدة الرسمية، 2022، الصفحات 2-10)، تحديد آجال للاستجابة لطلبات المستثمرين وتسخير منصة رقمية موحدة لهذه الطلبات (كوسام، 2022، صفحة 109).

المرسوم التنفيذي 22-302 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022: يحدد كفاءات وشروط الاستفادة من المزايا المنصوص عليها في القانون 22-18 وطرق التعامل مع المشاريع الاستراتيجية، وقوائم القطاعات ذات الأولوية، معايير تأهيل الاستثمارات المهيكلية (الجريدة الرسمية، 2022، الصفحات 43-56)

ومما سبق يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يحظى بخصوصية قانونية في التشريع الجزائري، بل كانت ولا زالت التعاملات تتم تحت طائلة الاستثمار بشكل عام دون تمييز بين الاستثمارات المحلية والأجنبية.

2.2. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

شهد التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1993-2023 تطورات ملحوظة، حيث كان هذا الأخير يعكس التفاعل بين العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية مع العوامل الخارجية من تطورات الأسواق العالمية وتقلبات أسعار موارد الطاقة والنفط وأزمة COVID 19 وغيرها من العوامل الأخرى، وفيما يلي عرض لتطور هذا الأخير:

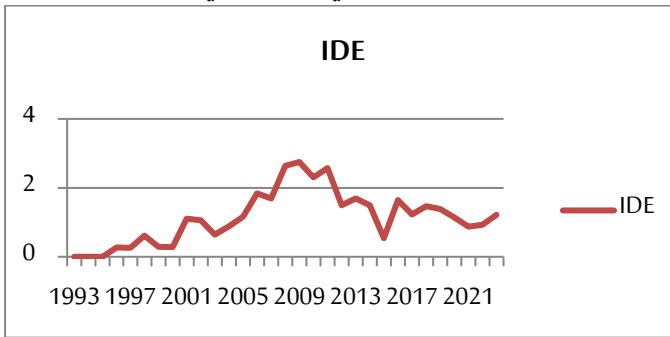
الجدول 01 : تطور التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1993-2023(بالمليار دولار)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
القيمة	0,000 1	0,0000 1	0,27	0,26	0,61	0,29	0,28	1,11	1,06	0,64
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	0,88	1,16	1,84	1,69	2,64	2,75	2,3	2,57	1,5	1,69

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	1,5	0,54	1,64	1,23	1,47	1,38	1,14	0,87	0,93	1.22

المصدر: من إعداد الباحثين، استنادا على (مجموعة البنك الدولي، 2024)

الشكل 01 : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من 1993 - 2023



المصدر: من إعداد الباحثين، استنادا على (مجموعة البنك الدولي، 2024)

من المعطيات أعلاه يتضح ما يلي:

- من 1993 إلى 2000: ضعف وثبات لمستويات شبه منعدمة لقيمة الاستثمارات الداخلة نحو الجزائر خلال الفترة من 1993 إلى 1996، والذي يرجع لحدثة تبني الانفتاح الاقتصادي، وغياب بيئة قانونية جاذبة للاستثمار الأجنبي، وببطء وتيرة الإصلاحات الاقتصادية. إضافة لضعف الاستقرار السياسي نتيجة الوضع الأمني والاقتصادي الصعب (طالب، 2023، صفحة 207)، لقي هذا الأخير زيادة دون المليار خلال الخمس سنوات موالية تجاوبا مع التشريع القانوني 12-93.
- من 2001 إلى 2011: نلاحظ ارتفاع ملحوظ ومتذبذب في التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سجل هذا الأخير أعلى قيمة بـ 2,75 مليار دولار نتيجة تحسن الاستقرار الأمني وتبني مشاريع وإصلاحات اقتصادية تنموية، وارتفاع أسعار النفط عالميا لـ 100 دولار قياسا بالسنوات السابقة، إضافة للتأثر بإصدار تشريعات تدعم جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر 01-

03 و 06-08، من خلال التأكيد على حرية الاستثمار والتملك لرأس المال إضافة لتسهيل المعاملات بتقليص مدة الاستجابة وكذا جمع كل هذه المعاملات بشباك وحيد.

- من 2012 إلى 2023 : نلاحظ تراجع نسبي وتذبذب في التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة قياسا بالفترة السابقة، بحيث نلاحظ نزول في قيمة خلال عدة سنوات لما دون المليار دولار ترجع ل:

▪ 2012: انخفاض يرجع للخوف من انخفاض احتياطات الصرف نتيجة الأزمة النفطية (ثابت، 2022، صفحة 499).

▪ 2015: انخفاض ناتج عن مخلفات انهيار أسعار البترول بسنة 2014 ؛

▪ 2021: مخلفات لأزمة كورونا (بن خالدي، 2022، صفحة 506).

وبالتالي يتضح تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة من 2012 الى 2015 لتصل الى 0,54 مليار دولار، لتعود للوتيرة التصاعدية سنة 2016 نتيجة تبني سياسة استثمارية تدعم التنويع الاقتصادي (بن البار، 2022، صفحة 179) ، واستحداث القانون 16-09 الذي ينظم ثلاث مستويات للتحفييزات الجبائية، مع الحفاظ هذا الأخير على نفس المستويات لغاية اختلال الوضع السياسي بالجزائر وبدور تداعيات أزمة كورونا، مما أدى لانخفاض الاستثمار الأجنبي ليرى الضوء بعد إصدار المرسوم 22-302 الذي أدى بإعادة هيكلة الاستراتيجية الاستثمارية وضمان تحسين الخدمة العمومية للمستثمرين في الجزائر.

3. السياسة الجبائية كأداة لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تعتمد الجزائر كغيرها من الدول على السياسة الجبائية كآلية للتحكم في الاستثمار الأجنبي وتوجيهه، من خلال فرض التزامات وتكاليف ضريبية كمعدلات الضرائب والتصريح الجبائي، وتقديم امتيازات وتحفييزات منها التخفيضات والإعفاءات.

3.1. الالتزامات والتكاليف الجبائية المفروضة على للمستثمرين الأجانب:

يخضع المستثمر الأجنبي لنفس التزامات والتكاليف التي يتحملها المستثمر المحلي من ضرائب مباشرة وغير مباشرة ورسوم أخرى، والتزام بالدفع والتصريح.

أولاً: الضرائب المباشرة

ضريبة الدخل الإجمالي: ضريبة شخصية سنوية تفرض على صافي الدخل الإجمالي للمكلف بالضريبة وفق القاعدة التالية:

الجدول 02: معدلات الضريبة على الدخل

المعدل	شريحة رقم الأعمال أو الدخل المهني
0%	لا يتعدى 240.000
23%	240000-480000
27%	480001-960000
30%	960001-1920000
33%	1920001-3840000
35%	يفوق 3840000

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، 2025)
الضريبة على أرباح الشركات: الضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة مخصصة للأشخاص الاعتباريين الخاضعين للنظام الحقيقي، ويتم احتسابها على الربح الذي حققته الشركة خلال السنة المحاسبية وفقاً للنسب التالية:

- 19%، بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛
- 26% لأنشطة تجارية والمهن الحرة؛
- 23%، بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار؛
- 10% كمعدل مخفض للأرباح المعاد استثمارها (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، 2025).

الرسم على النشاط المهني: رسم يفرض على رقم الأعمال خارج الضريبة على القيمة المضافة الناتج عن الأنشطة الصناعية والتجارية والمهنية بمعدل 1,5%، باستثناء بعض الأنشطة مثل نقل المحروقات عبر الأنابيب تخضع لمعدل 3%، ويمثل أحد أهم أنواع الجباية المحلية، تم إلغاؤها

بموجب قانون المالية 2024 وتم تغييره بالرسم المحلي للتضامن لدعم تحسين مناخ الاستثمار والأعمال (TLS) (زنان، 2024، الصفحات 314-315).

الضريبة الجزافية الوحيدة: يخضع لها الأشخاص الطبيعيون الذين يزاولون نشاطا صناعيا وتجاريا وغير تجاري وحرفيا وكذا التعاونيات الفنية والحرفية التقليدية التي لا يتجاوز رقم معاملاتها السنوي ثمانية ملايين دينار (8.000.000 دج)، مع باستثناء أولئك الذين اختاروا النظام الضريبي على أساس الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية (BNC)، محددة بالنسب التالية:

- 5% للنشاط الإنتاجي وبيع السلع؛
- 12% للأنشطة الأخرى؛
- 5% لأنشطة جمع الورق المستعمل النفايات المنزلية وغيرها من النفايات القابلة للتدوير؛
- 12% للدخل المهني السنوي لدافعي الضرائب الذين يندرجون ضمن فئة المهن غير التجارية (BNC).
- 5% أو الإعفاء لأنشطة توزيع السلع والخدمات الرقمية ومبيعات الشبكات المباشرة، والأعمال الحرة؛

ثانيا: ضرائب غير مباشرة

الرسم على القيمة المضافة: يطبق بنسبة على العمليات التي تدخل في إطار نشاط صناعي أو تجاري أو حرفي والتي يتم إنجازها من طرف المكلف بالضريبة بصفة اعتيادية أو عرضية بنسب 19% معدل عادي و 9% معدل مخفض.

الرسوم الجمركية: تفرض على المواد والمعدات المستوردة والغير معفاة.

ثالثا: الرسوم والاشتراكات الأخرى

حقوق التسجيل والطابع: وتشمل عقود الإيجار، الإنشاء، البيع، وغيرها من المعاملات القانونية. الضريبة العقارية: ضريبة سنوية تفرض على الأملاك المبنية والغير مبنية داخل التراب الوطني (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، 2025).

3.2. الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمرين الأجانب

يحدد قانون الاستثمار 22-18 المؤرخ في 22 جويلية 2022 التحفيزات الممكنة للمستثمر الاستفادة منها سواء الوطني أو الأجنبي وفق منظومة متكاملة، تختلف باختلاف وضعية المشروع وطبيعته ونوع النشاط والمتمثلة في:

نظام المناطق: نظام اعتمدته الدولة لتحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من امتيازات الاستثمار الواجب تنمية مرافقها، والواقعة في الهضاب العليا والجنوب الأكبر والجنوب (فلاح، 2024، صفحة 06).

مرحلة الإنجاز:

- إعفاء من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة الموجهة لإنجاز الاستثمار.
- إعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محلياً.
- إعفاء من حق نقل الملكية والرسم على الإشهار العقاري عند اقتناء العقارات المرتبطة بالاستثمار.
- إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بالعقود التأسيسية للشركات و زيادات رأس المال، إعفاء من حقوق التسجيل، الرسم على الإشهار العقاري، ومبالغ الأملاك الوطنية الخاصة بحق الامتياز على العقارات الموجهة للمشاريع الاستثمارية، إعفاء من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات ابتداءً من تاريخ اقتناء العقارات.

مرحلة الاستغلال (من 5 إلى 10 سنوات ابتداءً من تاريخ الانطلاق):

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني (Agence Algérienne de Promotion de l'Investissement AAPI، 2025).

■ **نظام القطاعات:** يعتمد على تنمية قطاعات معينة تتطلب تنمية ودعم خاص من طرف الدولة (فلاح، 2024، صفحة 03).

مرحلة الإنجاز:

- إعفاء من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة الموجهة مباشرة لإنجاز الاستثمار؛
- إعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محلياً؛
- إعفاء من حق نقل الملكية والرسم على الإشهار العقاري للمقتنيات العقارية الخاصة بالاستثمار.

- إعفاء من حقوق التسجيل على العقود التأسيسية وزيادات رأس المال، إعفاء من حقوق التسجيل، الرسم على الإشهار العقاري، ومبالغ الأملاك الوطنية المتعلقة بحق الامتياز على العقارات الموجهة للمشاريع الاستثمارية، إعفاء من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات ابتداءً من تاريخ الاقتناء.

مرحلة الاستغلال: (3 إلى 5 سنوات من تاريخ بدء النشاط):

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

- إعفاء من الرسم على النشاط المهني. الضريبة على أرباح الشركات (Agence Algérienne de Promotion de l'Investissement AAPI، 2025)؛

▪ **نظام الاستثمارات الهيكلية:** يدعم الاستثمار الذي يؤدي لخلق الثروة و دعم التوظيف وسياسة التشغيل مما يضيف جاذبية للإقليم المحلي للاستثمار (فلاح، 2024، صفحة 08).

مرحلة الإنجاز:

- إعفاء من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة الموجهة مباشرة لإنجاز الاستثمار،

- إعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محلياً لإنجاز المشروع.

- إعفاء من حق نقل الملكية والرسم على الإشهار العقاري عند اقتناء العقارات المرتبطة بالاستثمار.

- إعفاء من حقوق التسجيل الخاصة بالعقود التأسيسية للشركات وزيادات رأس المال، إعفاء من حقوق التسجيل، الرسم على الإشهار العقاري، ومبالغ الأملاك الوطنية المتعلقة بحق الامتياز على العقارات الموجهة للمشاريع الاستثمارية، و إعفاء من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات ابتداءً من تاريخ الاقتناء.

مرحلة الاستغلال (5 إلى 10 سنوات ابتداءً من تاريخ الانطلاق):

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات وإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

مزايا إضافية: إمكانية استقادة الاستثمارات الهيكلية من مرافقة الدولة عبر التكفل الجزئي أو الكلي بأشغال التهيئة والمنشآت الأساسية اللازمة، بموجب اتفاقية بين المستثمر والوكالة الممثلة للدولة، بعد موافقة الحكومة. (Agence Algérienne de Promotion de l'Investissement AAPI، 2025).

4. قياس العلاقة السببية للسياسة الجبائية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفق منهجية

TODA YAMAMOTO

يمثل تحليل العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة الجبائية أحد أهم الخطوات لاتخاذ القرار لبناء سياسة فعالة جاذبة للاستثمار، ولقياس هذه العلاقة تم اعتماد منهجية, TODA YAMAMOTO 1995، وذلك لما تمتاز به من قدرة على تجاوز مشكلتي تكامل السلاسل الزمنية (cointégration) وعدم السكون (non-stationarity)، والتي قد تواجهنا نظرا لطبيعة المتغيرات الاقتصادية الكلية دون حاجة تحويل للبيانات والذي قد يؤثر على خصائصها، وقد تم اعتماد الخطوات التالية:

- تحديد درجة التكامل القصوى من خلال اختبار الاستقرارية
- تحديد درجة الإبطاء المثلى
- تقدير نموذج (VAR) الموسع
- تطبيق اختبار السببية (Wald test) القائم على الفروض التالية:

● $H(0) =$ عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل، وتحقق عند $(\text{prob} < 5\%)$

● $H(1) =$ وجود علاقة سببية طويلة الأجل، وتحقق عند $(\text{prob} \leq 5\%)$

وتتمثل متغيرات الدراسة في:

سيتم تبني عدة متغيرات على افتراض علاقة كل منها بباقي المتغيرات والممكن حصرها في

الجدول الموالي:

الجدول 06: متغيرات الدراسة

المتغير	الترميز	وحدة القياس	المصدر
الاستثمار الأجنبي المباشر	IDE	تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلية بالمليار دولار أمريكي	البنك الدولي
الضريبة على أرباح الشركات	IBS	معدلات الضريبة	قوانين المالية للفترة المدروسة
ضريبة القيمة المضافة	TVA	معدلات الضريبة	قوانين المالية للفترة المدروسة

القوانين التحفيزية	LM	1 لإصدار قوانين 0 لعدم الإصدار	قوانين المالية للفترة المدرسة
تتويجه: تم تبني متغير وهمي للقوانين التحفيزية على افتراض 1 للسنة التي تم فيها إصدار قوانين تدعم الاستثمار و 0 بالسنة التي لم يتم إصدار قوانين تحفيزية تدعم الاستثمار انظر الملحق 01.			

المصدر: من إعداد الباحثين

وفيما يلي عرض التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

الجدول 07: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

أدنى قيمة (X_{min})	أدنى قيمة (X_{max})	الانحراف المعياري (σ)	المتوسط الحسابي (X)	
1.00E-06	2.750000	0.378853	1.140000	IDE
25.00000	42.00000	1.180415	26.00000	IBS
17.00000	21.00000	0.515671	17.00000	TVA
0.000000	1.000000	0.064550	0.000000	LM

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات 10 EViews

4.1. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تم الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال اختبار

-Augmented Dickey-Fuller ، بهدف تحديد اقصى درجة تكامل d_{max} .

الجدول 08: نتائج اختبار الاستقرارية -Augmented Dickey-Fuller

القرار	المستوى ا(0)		الفرق الأول ا(1)		الفرق الثاني ا(2)	
	الثابت	الثابت واتجاه عام	الثابت	الثابت واتجاه عام	الثابت	الثابت واتجاه عام
I(1)	0,25	0,60	0,00	0,00	0,00	0,00

l(2)	0,00	0,00	0,88	0,23	0,91	0,66	IBS
l(1)	0,0000	0,0000	0,0006	0,0002	0,8683	0,3985	TVA
l(1)	0,0003	0,0000	0,0013	0,0002	0,6131	00,4040	LM

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على مخرجات 10 Eviews

نلاحظ من الجدول أعلاه استقرارية كل من IDE و TVA و LM عند الفرق الأول فيما أظهر استقرارية IBS عن الفرق الثاني ومنه يمكن القول أن درجة التكامل القصوى تساوي 2 أي $d_{max} = 2$).

4.2. تحديد درجة التأخير المثلى (K)

يعتمد تقدير نموذج VAR على تحديد درجة الإبطاء المثلى (K)، بحيث يشترط هذا الأخير أن تكون درجة الإبطاء المثلى أقل من أو تساوي درجة التكامل القصوى أي $(K \leq d_{max})$.

الجدول 09: تحديد درجة الإبطاء المثلى لنموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-153.5129	NA	1.371977	11.66763	11.85960	11.72471
		91.25698	0.072118		9.664645	8.990188
1	-97.51434	*	*	8.704766	*	*
2	-80.60142	22.55056	0.073649	8.637142	10.36492	9.150903
3	-63.44985	17.78681	0.086101	8.551841	11.04753	9.293939
				8.440398		
4	-45.94537	12.96628	0.132426	*	11.70399	9.410834

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على مخرجات 10 Eviews

من الجدول أعلاه يتضح أن درجة الإبطاء المثلى لنموذج VAR تقدر بـ 2 ومنه فإن $k=2$

مما يحقق الشرط $(K \geq d_{max})$

الجدول 10: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	IDE	IBS	TVA	LM
IDE	1			
IBS	-0.75	1		
TVA	-0.74	0.74	1	
LM	0.32	-0.42	-0.32	1

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على مخرجات 10 Eviews

يتبين من الجدول أعلاه مايلي:

- بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر IDE: وجود ارتباط قوي جدا وعكسي مع الضريبة على أرباح الشركات، وضريبة القيمة المضافة، وارتباط طردي مع إصدار القوانين التحفيزية، وهذا ما يتماشى مع النظرية، حيث أن ارتفاع الضريبة على الأرباح تؤدي لانخفاض العائد من رأس المال، كما يؤدي ارتفاع ضريبة القيمة المضافة لارتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عكسيا، كما يدعم إصدار قوانين كسياسة تحفيزية تتضمن إعفاءات وتخفيضات وتسهيل معاملات.

- بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات IBS يتأثر هذا الأخير عكسيا بالاستثمار الأجنبي المباشر حيث في حال التخطيط الإستراتيجي لرفع هذا الأخير سواء جغرافيا أو قطاعيا يكون من خلال خفض معدلات الضرائب حسب الهدف المرجو، غير أن تحفيز الاستثمار الأجنبي بخفض هذه المعدلات يقضي إصدار قوانين تحفيزية وهذا ما يفسر العلاقة العكسية بين معدلات الضريبة والقوانين التحفيزية أعلاه.

4.3. اختبار السببية الخطية طويلة الأجل (Toda-Yamamoto)

بعد تحديد درجة التكامل القسوى عند 2 ودرجة الإبطاء المثلى بـ 2، فإن اختبار السببية يمكن تقديره عند $Augmented\ VAR = K + d_{max}$ أي $Augmented\ VAR = 4$ وتتلخص نتائج هذا الاختبار في الجدول التالي:

الجدول 11: مخرجات اختبار السببية الخطية طويلة الأجل (Toda-Yamamoto)

المتغيرات المستقلة				المتغيرات التابعة	الإحصاءات	K	d_{max}
LM	TVA	IBS	IDE				
(0.4049) 1.80	(0.4042) 1.81	(0.0008) 14,20	1	IDE	(prob)	2	2
(0.9415) 0.12	(0.9579) 0.08	1	(0.6736) 0.27	IBS	Chi-sq		
(0.8296) 0.37	1	(0.0060) 10.23	(0.4200) 1.73	TVA			
1	(0.1542) 3.73	(0.5264) 1.29	(0.0064) 10.09	LM			

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على مخرجات 10 Eviews

من الجدول أعلاه يتضح أن:

بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) : وجود علاقة سببية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر IDE والضريبة على أرباح الشركات بقيمة احتمالية 0.0008 أقل من القيمة المعنوية 5%، في ظل غيابها مع الضريبة على القيمة المضافة والقوانين التحفيزية، مما يؤكد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بالضريبة على أرباح الشركات.

بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات (IBS): غياب العلاقة السببية بين الضريبة على أرباح الشركات IBS والاستثمار الأجنبي المباشر IDE الضريبة على أرباح الشركات TVA والقوانين التحفيزية LM، مما يؤكد عدم تأثير هذا الأخير بكافة المتغيرات على المدى الطويل.

بالنسبة لضريبة القيمة المضافة (TVA): وجود خطية سببية طويلة الأجل بين الضريبة على القيمة المضافة TVA والضريبة على أرباح الشركات بقيمة احتمالية 0.0060 أقل من القيمة المعنوية 5%، في ظل غيابها مع الاستثمار الأجنبي المباشر IDE والقوانين التحفيزية LM، مما يؤكد تأثير الضريبة على القيمة المضافة TVA بالضريبة على أرباح الشركات IBS.

بالنسبة للقوانين التحفيزية (LM): وجود خطية سببية طويلة الأجل بين القوانين التحفيزية LM والاستثمار الأجنبي المباشر IDE بقيمة احتمالية 40.006 أقل من القيمة المعنوية 5%، في ظل غيابها مع الضريبة على القيمة المضافة TVA والضريبة على أرباح الشركات IBS، مما يؤكد تأثير بين القوانين التحفيزية LM والاستثمار الأجنبي المباشر IDE.

التفسير الاقتصادي:

بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر (IDE): تأثير الضريبة على الأرباح الشركات بشكل دال ومباشر على قرارات المستثمرين الأجانب يرجع للتأثير المباشر لهذه الأخيرة على أرباح المستثمرين، مما يؤثر بشكل رجعي العائد المتوقع من الاستثمار، فكلما زاد ارتفاع وعدم استقرار هذه الأخيرة أدى ذلك لتراجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

أما عدم وجود علاقة سببية للضريبة القيمة المضافة وإصدار قوانين تحفيزية يفسر بأن المستثمر الأجنبي يقدم أولوية للضرائب المؤثرة مباشرة في الربحية عن الضرائب غير مباشرة كما يهمل القوانين التحفيزية لاعتبارها عنصر غير فاعل في التأثير في قرارات المستثمرين، ونظرا لعدم تحيزها لفصل معاملة هذا الأخير عن المستثمر المحلي.

بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات (IBS): غياب السببية من كافة المتغيرات الضريبة على أرباح الشركات، يدل على عدم تأثير هذا الأخير بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة نحو الجزائر وذلك لارتباط هذا الأخير بفاعل آخر والمتمثل في المستثمر المحلي كعنصر فاعل أساسي بحكم عدم الفصل بين المعاملات الجبائية بين الطرفين.

بالنسبة لضريبة القيمة المضافة (TVA): وجود علاقة سببية من الضريبة على أرباح الشركات نحو ضريبة القيمة المضافة يفسر أن تخفيض أحدهما يفرض الرفع من الآخر كمحاولة للحفاظ على التوازن الجبائي في إطار تعديل النظام الضريبي.

بالنسبة للقوانين التحفيزية (LM): العلاقة السببية من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القوانين التحفيزية يدل على أن الدولة تقوم بإصدار قوانين تحفيزية كرد فعل على ارتفاع أو انخفاض الاستثمار

الأجنبي، غير انه يعتبر تفاعل متأخر من صناع القرار للواقع دون تبني سياسة استباقية لجذبه مما يفسر ضعف التنسيق والتخطيط الاستراتيجي في تبني سياسة جبائية داعمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

5. الخاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية، يمكن القول أن الجزائر تبنت العديد من التشريعات فيما يخص الاستثمار بشكل عام منذ الانفتاح الاقتصادي، غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يلقى خصوصية قانونية بهذه التشريعات حيث أن المستثمر الأجنبي لازال يخضع للمعاملة بالمثل مع المستثمر المحلي دون استثناء يوفر له امتيازات تفضيلية مما يؤدي لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يلقى اهتمام واسع من متخذي القرار للسياسة الجبائية، فلا تزال هنالك مماثلة في المعاملات الجبائية بين المستثمرين المحليين والأجانب سواء من حيث الالتزامات والتكاليف أو من حيث الامتيازات والتحفيزات.

وقد أفضت الدراسة لمجمل النتائج التالية:

- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الضريبة على أرباح الشركات والاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤكد الأهمية الكبيرة لهذه الضريبة من حيث توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعكس مدى حساسية المستثمر الأجنبي لمستوى العبء الجبائي المباشر الذي يتحمله مما يؤثر القرارات الاستثمارية في قراراته الاستثمارية.
- لم تسجل أي علاقة سببية بين الرسم على القيمة المضافة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يفسر كونها ضريبة غير مباشرة تحمل بالدرجة الأولى على المستهلك المحلي، مما يؤكد عدم تأثيرها مباشرة على المستثمرين الأجانب.
- رغم تنوع وتعدد القوانين التحفيزية الجبائية لم تنجح؛ في إحداث علاقة سببية على الاستثمار الأجنبي المباشر و يعزى ذلك لعدة أسباب منها عدم استقرار الإطار التشريعي، مما أسهم في صعوبة التطبيق عدم سن قوانين تفضيلية تمنح امتيازات أوسع للمستثمرين الأجانب انعدام سياسة جاذبة للاستثمارات الأجنبية مقارنة بالدول المجاورة فرض قيود أوسع تؤثر على القرارات الاستثمارية للأجانب.

▪ التوصيات والاقتراحات:

- اعتماد سياسة جبائية تفضيلية تنافسية لجذب المستثمر الأجنبي مقارنة بالدول المجاورة، مع تمييز المعاملات الجبائية بين المستثمر الأجنبي والمحلي.
- ضمان استقرار التشريعات وتوسيع التحفيزات لخفض تكلفة رأس المال والإنتاج.
- إجراء مراجعة شاملة للتحفيزات السابقة وتقييم أثرها لتكييفها مع أهداف جذب الاستثمار.
- تحقيق توازن بين الأهداف المالية والاستثمارية عبر توجيه السياسة الجبائية نحو جذب الاستثمارات لا مجرد تحصيل الإيرادات.
- تعزيز البعد المؤسسي بمحاربة البيروقراطية وتبسيط الإجراءات.

6. قائمة المراجع:

- الجريدة الرسمية. (28 06, 2022). *A2022050.pdf*. تاريخ الاسترداد 21 07, 2025، من jordap.dz.
- Agence Algérienne de Promotion de l'Investissement AAPI. (2025). *الأنظمة التحفيزية*. تاريخ الاسترداد 28 07, 2025، من <https://aapi.dz/ar/regimes-dincitation-ar/>;
<https://aapi.dz/ar/regimes-dincitation-ar/>
- Consulat Général d'Algérie. (09 novembre, 2022). *Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire*. تاريخ الاسترداد 18 juillet 2025، من <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2022/A2022050.pdf>
- الجريدة الرسمية. (18 09, 2022). المرسوم التنفيذي رقم 22-302. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 60*.
- السعيد، عوينة فاطمة زينات. (30 06, 2024). من منظور الجباية المحلية في النظام الجبائي الجزائري: ماذا يعني التخلي عن الرسم على النشاط المهني TAP واستحداث رسم محلي للتضامن TLS وفقا للتدابير الجبائية لقانون المالية لسنة 2024؟ *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 09(01)، 311-318*.
- الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار. (2025). *النظام الضريبي*. تاريخ الاسترداد 17 جويلية، 2025، من <https://aapi.dz/ar/systeme-fiscal-ar>: <https://aapi.dz/ar/systeme-fiscal-ar>

fiscal-

ar/#:~:text=%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D9%8A%20%D9%85%D9%86%20%D9%86%D9%88%D8%B9%D9%8A%D9%86,%25%2026%20%D8%8C%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D

الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار . (2025). *النظام الضريبي*. تاريخ الاسترداد 17 جويلية، 2025، من aapi.dz.

أحمد، بوعبيد ميلود بن البار . (جوان، 2022). تحليل وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019. *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة*، 07(01)، 172-194.

أمينة كوسام. (31 08، 2022). الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في إطار قانون الاستثمار الجديد 18_22. *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية*، 05(02)، 97-121.
جفافة عبد العالي، محمد الأمين وليد طالب. (31 ديسمبر، 2023). تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدخل الاستهلاكي في الجزائر. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، 16، 200-215.

حنان لعروق، علي بن ثابت. (30 جوان، 2022). أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على ميزان المدفوعات: دراسة قياسية للفترة 2018-2008 *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال*، 05(01)، الصفحات 491-509.

خيرة فلاح. (03 مارس، 2024). الأنظمة التحفيزية المستحدثة في قانون الاستثمار رقم 18/22. *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية*، 08(01)، الصفحات 01-17.
سارة محمد. (2010-2009). الاستثمار الأجنبي في الجزائر -دراسة حالة أوراسكوم-. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص قانون الأعمال*. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الإخوة منثوري قسنطينة.

عبد الرزاق، أيمن حيولة عرقاب. (31 01، 2025). دور قانون الاستثمار 22-18 في تحسين الخدمة العمومية للمستثمرين. *مجلة البحوث والدراسات العلمية*، 19(01)، 1290-1307.
عبد القادر روشو. (31 ديسمبر، 2019). مدى جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تقييمية للفترة 2000-2019). *مجلة التكامل الاقتصادي*، 07(04)، 57-73.

مجموعة البنك الدولي. (2024). *الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)*. تاريخ الاسترداد 21 جويلية، 2025، من
data.albankaldawli.org:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?end=1993=2023&locations=DZ&start>

نوال بن خالدي. (10 ماي، 2022). واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل تداعيات جائحة Covid 19. *مجلة المنهل الاقتصادي*، 05(01)، 493-510.
وزارة المالية. (2025). *قانون المالية التكميلي*. تاريخ الاسترداد 20 جويلية، 2025، من
www.mf.gov.dz: /

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar/lois-de-finances-compleme>

وزارة المالية. (2025). *قوانين المالية*. تاريخ الاسترداد 20 جويلية، 2025، من
www.mf.gov.dz:

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar/lois-de-finances-ar>

الملحق 01: : بيانات إحصائية لمتغيرات الدراسة القياسية

المصدر: من إعداد الباحثين (وزارة المالية، 2025) (وزارة المالية، 2025) (مجموعة البنك الدولي، 2024)